مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly
Received 13/12/2016 Revised 21/05/2017 Published online 04/07/2017

علاقة السلاجقة بالخلافة العباسية

(429هـ - 1037 م/485هـ - 1092م)

مبروكة حسن
قسم التاريخ -كلية الاداب-جامعة سبها، ليبيا

ملخص: يتناول هذا البحث قيام دولة السلاجقة واتصالها بالخلافة العباسية التي كانت تمثل الزعامة الروحية في العالم الإسلامي آنذاك ، والعلاقة بين الدولة الوليدة (السلاجقة) والخلافة العباسية التي كانت تعاني ظروفاً سيئة وصعبة نتيجة ضعفها وتفكك أجزاء كبيرة عنها وتحولها إلى دول مستقلة ، إضافة إلى الصراعات الدينية الطائفية التي أنهكتها أيضاً ، حيث يتحدث البحث عن نشأة السلاجقة وتوسعهم على حساب جيرانهم من الدويلات الإسلامية الأخرى وتأسيسهم لدولتهم واضطرار الخلافة العباسية للاتصال بهم والاستنجاد بقوتهم ضد الدولة الفاطمية المناوئة لهم. وكيف تمكن السلاجقة من دعم الخلافة العباسية بعد أن كانت على وشك الانهيار والسقوط، ولكن في مقابل ذلك قاموا بالاستيلاء على السلطة وزمام الأمور بحيث تستمر الخلافة كمجرد رمز ديني لا حول له ولا قوة .

المقدمة: تعد هجرة قبائل الغز[1] التركية إلى بلاد المسلمين من أهم الأحداث التي كان لها أثر بالغ في التاريخ الإسلامي ؛ نتيجة للدور الذي لعبته في تبدل الأوضاع السياسية في المنطقة حيث لم يستطع هؤلاء الغز أن يحققوا الوحدة السياسية في الصحارى الواقعة شرقي بحر قزوين بل نشبت بينهم الحروب، وقامت بعض بطونهم بفتوحات وهجرات إلى جهات بعيدة[2] في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي ، حيث انتقلت من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات واستوطنت في منطقة ما وراء النهر والتي تسمى اليوم بتركستان وعرفوا بالترك[3] أو الأتراك وكان السلاجقة من جملة هذه القبائل المهاجرة. ويرجع نزوح السلاجقة من موطنهم الأصلي إلى بلاد ما وراء النهر خراسان في عام 375 هـ/ 985 م ؛ بسبب الظروف الاقتصادية السيئة في هذه المناطق الصحراوية أو بسبب الحروب التي كانت تدور بين القبائل المختلفة .

أصل السلاجقة: ينحدر السلاجقة من قبيلة قنق الغزية التركية وينسبون إلى جدهم سلجوق بن دقاق الذي ترجع إليه تسمية السلاجقة بهذا الاسم ، والذي تشير المصادر التاريخية إلى اختلافه مع والده دقاق ملك الترك الذي كان يقيم عنده ؛ مما اضطره إلى التوجه إلى بلاد المسلمين فلما دخلها أظهر الإسلام ليكون المسلمون عوناً له وليمكنوه من الرعي والسكنى فنزل (جند) بدائرة بخارى وكان لملك الترك إتاوة على تلك البلاد المتاخمة له فقطعها وطرد نوابه[4].

المقاومة الغزنوية للتوسع السلجوقي: توفى سلجوق بن دقاق وآلت أمور الزعامة من بعده لأبنائه وفي الوقت الذي انقضى فيه وجود الدولة السامانية حيث توزعت أراضيها بين القراخانيين والغزنويين، تزايدت أعداد السلاجقة نتيجة لهجرة القبائل التركية إلى منطقة ما وراء النهر. ولما كان السلاجقة قد أخذوا يسعون لتوسيع ممتلكاتهم بالإغارة على المناطق المجاورة لهم أدرك السلطان محمود الغزنوي مدى خطورتهم وعرف بحكم تجاربه كيف تتجمع القبائل ثم تكون الجيوش ثم تقيم الدول الأمر الذي جعله يفكر في أنجح الوسائل للقضاء على قوة السلاجقة[5]. فما كان منه إلا أن أرسل إليهم رسولاً يعرض عليهم صداقته ويُبدي حُسن نواياه نحوهم ويطلب منهم إيفاد أحد زعمائهم لعقد اتفاقية صداقة معهم[6] ومن خلال الحوار الذي جرى بين محمود وزعيم السلاجقة (إسرائيل) استطاع محمود معرفة مدى قوة السلاجقة[7] لذلك خشي بأسهم وألقى القبض على إسرائيل وأودعه السجن في الملتان بالهند سبع سنين حيث توفى فيه . واختار السلاجقة ميكائيل من سلجوق لقيادتهم فمال هذا لمسالمة محمود الغزنوي إذ أدرك أن قوتهم لا تسمح لهم بمصارعة هذا الغزنوي فرسموا خطتهم على مصانعته والمكر به حتى يسمح لهم بالانتقال إلى خرسان لتبدأ قصة أخرى في تاريخ الأتراك السلاجقة حيث تمكن ميكائيل من ترسيخ أقدام قومه في إقليم خراسان ووحد صفوفهم [8] ، حيث وصف ذلك عماد الدين الأصفهاني[9] بقوله ((كانت السلجوقية ذوي عُدد وعدد وأيدٍ وبد ولا يدينون لأحد ببلد وميكائيل ابن سلجوق زعيمهم المبجل وعظيمهم المفضل)) . كان انتقال السلاجقة إلى خراسان بداية لمرحلة جديدة من مراحل الهجرة السلجوقية فقد أخذ السلاجقة يدعمون قوتهم وينتشرون في الأرجاء المجاورة لهم وهم بذلك يتحينون الفرص للانقضاض على الدولة الغزنوية واقتلاع جذورها من بلاد خراسان وما

وراء النهر[10] ، ولكن أهل بعض المدن في خراسان ونساو باورد اشتكوا إلى السلطان محمود وطلبوا إليه إبعاد السلاجقة من جوارهم[11]؛ لأنهم كانوا يفسدون بخراسان وينهبون فيها[4]. فأمر السلطان محمود واليه على طوس بإبعادهم؛ فهجم عليهم ودافع السلاجقة من جانبهم دفاعاً مجيداً ، ودارت معارك عنيفة بين الطرفين انتصر فيها السلاجقة ، إلا أن حضور السلطان محمود بنفسه أحال النصر إلى هزيمة نكراء للسلاجقة قرب منطقة رباط فراوة حيث قتل ميكائيل ومعه أربعة آلاف فارس من خيرة فرسان السلاجقة [12] ، وسبوا من سبوا منهم وأجلوا الباقين عن خراسان فلحقوا بأصفهان[13] ، وقد كان هذا العمل من الأمور التي ضاعفت من آلام السلاجقة ومتاعبهم وجعلت الجرح السلجوقي باليد الغزنوية أكثر غوراً .

قيام الدولة السلجوقية : وضع السلاجقة أمر اجتثاث الدولة الغزنوية في مقدمة أولوياتهم إذ استحكم العداء بين الطرفين وبات الثأر أمراً مقرراً بالنسبة لهم، فقد كان الغزنويون دائماً بالمرصاد للسلاجقة ولطموحاتهم التوسعية بفضل حكمة وبراعة محمود الغزنوي الذي شكل عقبة كأداء في طريقهم وجاءتهم اللحظة التي لطالما انتظروها بوفاة السلطان محمود الغزنوي وقيام ابنه مسعود مكانه سنة 421 هـ / 1030 م . كان السلطان مسعود مهتماً جداً بالجهاد والفتوحات في الهند ولذلك أهمل أمر السلاجقة ، ويبدو أن جهوده في بلاد الهند يسرت للسلاجقة تحقيق أطماعهم في إقليم خراسان حيث وقعت الحرب بينهما . اشتبك الغزنويون مع السلاجقة بمعركة حاسمة في مكان يعرف بدندنقان في الصحراء الواقعة بين سرخس ومروسنة 431هـ/1039 م[14]، وقد كان هذا المكان قليل الماء والحر شديد، ومما زاد الأمر سوءاً أن حواشي مسعود اختصموا هم وجمع من العسكر على الماء وازدحموا وجرت بينهم فتنة حتى صار بعضهم يقاتل البعض الآخر وبعضهم ينهب بعضاً [15]، وأراد بعضهم التخلي عن مسعود ومغادرة المكان . وعلى الطرف الآخر استغل السلاجقة الموقف وهجموا على جيش مسعود الذي لم يستمع لنداءات قائدهم بالبقاء معه والعودة إلى أرض المعركة التي بقي فيها وحيداً ، حتى لم يكن أمامه شيء سوى الانهزام ومعه مائة فارس من جنوده الأمر الذي أثبت أن موقعة دندنقان انتهت بهزيمة ساحقة للغزنويين[16] . وبحلول سنة 432هـ/1040م ، استولى السلاجقة على جميع خراسان وفرَّ مسعود إلى غزنة [17] ومنها قرر الرحيل إلى الهند حتى يجمع الجموع ويعود إلى غزو السلاجقة واسترداد خراسان لكنه قتل في الطريق إلى الهند فخلفه ابنه مودود[18] .

وبذلك أصبح السلاجقة بعد معركة دندنقان أكبر قوة في خراسان، وأقيمت سلطنة واسعة كان لطغرل بك شرف تأسيسها والذي رأى أن تحقيق أهداف السلاجقة يقتضي جمع الكلمة وتوحيد الصف السلجوقي[19] ، فاجتمع مع أخيه جفري بك وعمهما موسى بن سلجوق الذي كان يطلق عليه بيغوكلان ومع أبناء أعمامهم وكبار قومهم وقواد جنودهم وفرسانهم وتعاهدوا على الاتحاد والتعاون فيما بينهم[20].

اعتراف الخلافة العباسية بالسلاجقة واستنجادها بهم : يرى بعض الباحثين[21] أن عام 429هـ/ 1037 م هو العام الفعلي لبداية قيام دولة السلاجقة ، فقد أصبح لهم كيان سياسي ورقعة فسيحة من الأرض وحاكم له الزعامة التي منحها إياه رعاياه ، حيث اختاروا طغرل بك رئيساً لهم وسلطاناً عليهم، ولم يبقَ إلا استكمال الصفة الشرعية للدولة بالحصول على موافقة الخليفة العباسي وكان هذا من الأمور التي درج عليها الزعماء المتغلبون في ذاك الوقت ، والواقع أن اعتراف الخليفة لم يكن في ذلك الوقت إلا أمراً شكلياً لإعطاء الدولة صفة شرعية يرضى عنها الناس[22] . ولم يلبث الخليفة حين طلب منه السلاجقة الاعتراف أن أصدر لهم التنفيذ. الواقع أن الخلافة العباسية كانت تمر في هذه المرحلة بمحنة قاسية بعد أن ظلت قرابة قرن ترزح تحت وصاية بني بويه وسيطرتهم، حيث أن بني بويه عملوا على الحد من نفوذ الخليفة العباسي في بغداد فضلاً عن البلاد الأخرى التابعة للدولة العباسية . وكان أمير الأمراء من بني بويه الملك الرحيم أبو النصر خسرو ضعيفاً [23]، وكان أحد قواد الأتراك واسمه البساسيري صاحب السلطان الحقيقي في بغداد، وقد تمرد هذا القائد على سيده البويهي وعلى الخليفة وحاول أن يستبد بالأمر[24]. ولم يتورع عن تدبير مؤامرة للقضاء على الخلافة العباسية وإدخال بغداد تحت لواء الخلافة الفاطمية ، بل إنه فعلاً راسل الخليفة المستنصر الفاطمي في هذا الشأن [25]. ورأى الخليفة العباسي الذي فقد ثقته بمن حوله أن مصلحته تقتضي الاتصال بالقوة الجديدة النامية وبخاصة أنها تدين بالمذهب السني ، وتحترم الخلافة وتدين لها بالولاء فاستنجد بالسلطان طغرل بك طالباً مساعدته ضد البساسيري[26] . لقد وجد الخليفة المستنصر الفاطمي في حركة البساسيري فرصة لتقويض الخلافة العباسية وبسط نفوذ خلافته الشيعية مكانها ، ولكن الغريب هو موقف الملك الرحيم الذي لم يحرك ساكناً في أي اتجاه؛ ويمكن أن نعلل ذلك أن الرجل شعر بنهايته في كلتا الحالتين فلا السلاجقة سيبقون عليه ، إذا ما تولوا الأمر في بغداد، ولا المستنصر إذا

ما نجح في دعم حركة البساسيري وتحقيق مآربه من ورائها. عندما دخل طغرل بك بغداد أخذ الملك الرحيم وأنفذه إلى الريّ وحبسه في قلعة طبرك حتى مات فيها ، وبذلك انقضى ملك بني بويه وكانت مدة ملكهم 127 سنة . لم يكتفِ الخليفة الفاطمي بتوحيد كلمة الأتراك بزعامة البساسيري بل عمل على توحيد كلمة العرب بزعامة (دبيس بن علي بن مزيد) أمير عرب الفرات ولقبه بألقاب كثيرة ، ومنحه ولاية ما يفتح من البلاد شرقي نهر الفرات ، وكان من أثر تدخل الخليفة الفاطمي أن انتصر البساسيري وأنصاره على جيوش الخليفة العباسي في موقعة سنجار سنة 449هـ[27] . وانضم إليهم (قريش بن بدران) صاحب الموصل وصار في جملتهم وساروا جميعاً إلى الموصل[28]. حيث أمدهم المستنصر بمال واستعانوا به على تكثير الجمع[29] عند ذلك طلب الخليفة العباسي إلى السلطان طغرل بك الخروج لمحاربة البساسيري وإعادة ملكه ونفوذ الخلافة العباسية على الموصل، وسُر الخليفة كثيراً عندما علم بإعادة الخطبة له بالموصل وتأهب للاحتفال بقدوم السلطان السلجوقي بعد انتصاره ولما وردت الأخبار بوصول طغرل بك إلى أطراف بغداد خرج لاستقباله الوزير رئيس الرؤوساء ابن المسلمة نائباً من الخليفة وأبلغه سلام الخليفة وقدم له هداياه وخُلعه[30] . ولما دخل طغرل بك بغداد اتصل البساسيري بالخليفة الفاطمي في القاهرة المستنصر بالله بن تميم معد وطلب منه نجدة لفتح بغداد وطرد السلاجقة منها ، وأمام هذه الأحداث الجديدة قرر الخليفة الفاطمي أن يستجيب لنداء البساسيري[31] . حيث يشير ابن تغري بردي بشيءٍ من التفصيل إلى حجم الإمدادات التي قدمها المستنصر للبساسيري وهي من المال خمسمائة ألف دينار ومن الثياب ما قيمته مثل ذلك وخمسمائة فرس وعشرة آلاف قوس ومن السيوف ألوف ومن الرماح والنشاب شيءٌ كثير[32]. ومما هو جدير بالذكر أن المستنصر لم يتردد في أن يضحي بهذه الإمدادات رغم ما كانت تعانيه مصر من أزمة اقتصادية وغلاء حتى أنها لم ترسل ما اعتادت أن ترسله من القمح إلى مكة[33] . وهكذا عاد البساسيري إلى بغداد ومعه قريش بن بدران العقيلي الملقب بعلم الدين سلطان العرب[34] على رأس أربعمائة فارس حاملاً الرايات المستنصرية والتي كتب عليها (الإمام المستنصر بالله أبو تميم معد أمير المؤمنين) ، وكان لونها أبيض شعار الفاطميين الشيعة في مصر . وفي يوم الجمعة الثالث عشر من ذي القعدة سنة 450 هـ/1058م أمر البساسيري أن يخطب للمستنصر بالله الفاطمي بجامع المنصور ثم أقامها على جميع منابر بغداد[35] . أما الخليفة القائم فقد نهبت العامة داره ، وأرغمهم البساسيري على كتابة عهد اعترف فيه أنه لا حق لبني العباس في الخلافة مع وجود أولاد فاطمة الزهراء[36]، ثم بعث بهذا العهد إلى القاهرة[37] ، وحمل الخليفة العباسي القائم بأمر الله إلى حديثه عانه [38] [39]. وبعد أن علم طغرل بك بما آلت إليه حال الخليفة العباسي أرسل إلى البساسيري وقريش بن بدران يدعوهما إلى إعادة الخليفة إلى داره في مقابل ألا يدخل العراق- أي طغرل بك – ويكتفي بالخطبة والسكة فلم يُجبه البساسيري بذلك[40] . فما كان من طغرل بك إلا أن عاد إلى بغداد ، فلما علم البساسيري بعودته انتزح عنها واتصلت الأخبار بالخليفة القائم بأمر الله فنزح إلى بغداد[41] فاستقبله طغرل بك عند وصوله وبالغ في الاحتفاء به وأبدى اغتباطه بعودته وأعيدت الدعوة للعباسيين[42] في بغداد بعد أن أقام أبو الحارث البساسيري الخطبة للخليفة المستنصر بالله فيها سنة 450هـ/1058م أربعين جمعة[43] .جهز طغرل بك جيشاً كبيراً لقتال البساسيري سنة451هـ/1059م وخرج مع أعوانه[44] في إثر البساسيري ودبيس ومعهما أهلهما فأوقع بهم الأتراك وقتلوا البساسيري[45] وحُمل رأسه إلى بغداد وطيف به وعلق إزاء دار الخلافة في اليوم الخامس عشر من ذي الحجة سنة451هـ/1060م[46] . ولا شك في أن ما قام به طغرل بك من إنقاذ للخلافة العباسية والمذهب السني أضفى عليه مكانة خاصة في العالم الإسلامي، فصارت إيران والعراق تؤلف وحدةً كبيرة دانت بالزعامة الروحية للخليفة العباسي وبالزعامة الدنيوية للسلطان السلجوقي[47]. ولكن هنا يجب ألا نغفل أن هذا العمل قد أسهم بدرجة كبيرة في تكريس واستمرار التسلط على الخلافة وخضوعها للوافدين الجدد وشعورها بضرورة إظهار أكبر قدر من الامتنان للمنقذين ، الأمر الذي سيزيد مستقبلاً من درجة التسلط السلجوقي على الخلافة العباسية .

السيطرة السلجوقية على الخلافة العباسية والعلاقة بين الطرفين: عندما بدأ طغرل بك بسط سلطانه على العراق واستقر جنده في بغداد استأثر بالسلطة دون الخليفة العباسي، حيث أقام نظاماً جديداً للحكم في دار السلام بغداد اتبعه معظم سلاطين السلاجقة من بعده ، وهو الفصل بين سياسة الخليفة وسلطانه الروحي وبين السلطات في المدينة ، ومنذ هذا العهد استقر الأمر في بغداد على أن الخلفاء هم القادة الروحيون، بينما سلاطين السلاجقة هم الحكام الفعليين المدنيون، وصارت هذه الثنائية أمراً مقرراً معترفاً به في الوضع السياسي الإسلامي. والحقيقة أن هذا الوضع لم يكن من صنع السلاجقة، ولكنه جاء نتيجة

لتراكمات السياسات السابقة لهم، فسلطة الخلافة بدأت منذ زمن في التراجع والانحدار بتوالي الأعاجم على دار الخلافة وصولاً إلى البويهيين، وبذلك وجد السلاجقة وضعاً مكرساً من قبلهم، فما كان منهم إلا أن استمروا في ذات السياق وتسلموا كامل السلطات من الخليفة الذي لم يحاول تغيير الوضع عن طريق ما سُميَّ بتفويض السلطة . فبموجب هذا التفويض تنازل الخليفة للسلطان عن كافة سلطاته السياسية ولم يبق له سوى المظاهر وبعض الصلاحيات الدينية [48] . وكانت السلطنة تفوض وتولي بحضرة الخلافة حيث جرت العادة أن يجلس الخليفة بمجلسه العام على كرسي عال ويحضر السلطان الذي تولى فيجلس على كرسي لطيف أمام سرير أو كرسي الخليفة ويحضر أعيان المملكة ورؤساءها ويخاطب الخليفة السلطان بالولاية[49]. ففي سنة 449 هـ/ 1057 م فوض الخليفة القائم بأمر الله السلطان طغرل بك تفويضاً كاملاً بالسلطة . إذ قال عن طريق الترجمان : أن أمير المؤمنين حامد لسعيك شاكر لفضلك آنس بقربك وقد ولاّك جميع ما ولاه الله تعالى من بلاده ورد إليك فيه مراعاة عباده فاتق الله فيما ولاّك [50] ، ثم منحه لقب ملك المشرق والمغرب[51] ، أما تفويض السلطنة لألب ارسلان وملك شاه (السلاطين بعد طغرل بك) فقد تم دون حضورهما إلى بغداد بل تم عن طريق الوزراء والرسّل [52] وبهذا التفويض يكون الخلفاء قد جردوا أنفسهم من كل نفوذ ، فأخذ السلطان وممثلوه يمارسون كافة السلطات السياسية والإدارية والمالية في الدولة[53]. والحقيقة أن هذه المبالغة من جانب الخلفاء في إظهار التقدير وإقرار التبجيل لكل الذين وفدوا على عاصمة الخلافة من السلاطين هو ما سمح لهؤلاء الأخيرين بالتمادي والغلو والإسراف في تمجيد أنفسهم فأصبح حجم الخليفة ضئيلاً جداً مقارنة بالسلطان خاصة بعد أن يصدر الخليفة إليه تفويضاً بالسلطة ولعله موقف غريب هذا الموقف الاستسلامي الرهيب الذي اتبعه خلفاء بني العباس في زمن تسلط الأجنبي (التركي – البويهي– السلجوقي) فأين ذلك النفوذ الروحي على الأقل الذي كان لهؤلاء الخلفاء على دولة الإسلام المترامية الأطراف ؟ ولماذا لم يوظف للارتفاع بشأن الخلافة وإعزازها ؟ وأين هي تلك الرعية (العربية) على وجه الخصوص؟ وأين دورها في الدفاع عن رموزها وصون كرامتها؟ وكأنه ليس الخليفة وحده الذي كان بلا حول ولا طول بل العامة أيضاً ، استكانوا للوضع وتركوا الأمور والبلاد للأقدار تسير بها حيث تشاء. ثم أليس الخليفة هو من أدخل الأتراك والبويهيين والسلاجقة إلى بغداد ؟ وبغض النظر عن هذا الإدخال أكان اختيارياً أم اضطرارياً ألا يفترض أن يكون له دور ؟ ألم يكن هؤلاء الذين أدخلهم البلاد يلتمسون رضاه وإضفاء شرعيته عليهم؟ فكيف يترك البساط يسحب من تحت قدميه ليتربعوا هم عليه والسلطة تخرج من يده لتستقر بأيديهم ؟ وتعكس هذه الحال وبشكل واضح مدى ضعف منصب الخلافة وتفسخه والأزمة السياسية التي تعانيها منظومة الخلافة مما سيفتح المجال واسعاً للاجتهاد والتبرير الفقهي لإمارة الاستيلاء. برغم كل الانتكاسات التي تعرضت لها الخلافة ، إلا أنها ظلت مهيبة الجانب في نظر المسلمين ، فملوك وسلاطين وأمراء الدولة الإسلامية مهما بلغت بهم القوة في دار الإسلام يكتسبون الشرعية من الخليفة؛ أي لا يعد حكمهم شرعياً إلا بتقليد من الخليفة صاحب الحق الشرعي في حكم الدولة الإسلامية ، كما أن الرعايا ينظرون إلى الحاكم الذي لا يصله تقليد من الخليفة نظرة شك وريبة ويعتبرونه مغتصباً لحق لا يملكه[54]. كل حاكم في أي ولاية من ولايات الدولة العباسية لا يكتسب الشرعية ، إلا من الخليفة العباسي أمام المسلمين ووريث رسول الله –ﷺ– حامي حمى المسلمين؛ لذلك اعترف المسلمون بسيادته ومن مظاهر هذا الاعتراف إقامة الدعوة للخليفة في خطبة الجمعة ونقش اسمه على العملة وإصدار تفويض من الخليفة إلى الوالي بحكم ولايته ، وطرز اسم الخليفة على الملابس الرسمية التي يرتديها الوالي، وبهذا فقد الخليفة صفته السياسية وبقيت له الصفة الشرعية الاسمية[55] التي تمنحها له قرابته من بيت النبوة. على هذا النحو أصبح الخليفة يمثل مجرد السلطة الاسمية أما السلطة الفعلية، فكانت تتأرجح بين القادة الأتراك حيناً والقادة الفرس حيناً آخر ؛ أي أن الخليفة ظل عربياً يحكم اسمياً فقط ، ولم يحاول الأتراك أو الفرس خلع الخليفة العربي وتنصيب خليفة تركي أو فارسي رغم ازدياد نفوذهما [56]. والتاريخ يوضح لنا أن ملوك وسلاطين الأعاجم لما تضخمت دولهم في أواخر العصر العباسي ، ورأوا اضمحلال الخلافة وتقهقرها تمنوا الاستغناء عنها ولكنهم لم يروا سبيلاً إلى ذلك، فطمع بعضهم في النفوذ الديني عن طريق الانتساب إلى الخليفة بالمصاهرة وأول من فعل ذلك عضد الدولة بن بويه المتوفى سنة 372 هـ ، فإنه حمل الخليفة العباسي الطائع لله أن يتزوج بابنته وغرضه من ذلك أن تلد ولداً ذكراً فيجعله ولي عهده فتكون الخلافة في ولد لهم فيه نسب ولكنه لم يوفق إلى مراده[57] ، ولما أفضت السلطة إلى السلاجقة تقدموا في هذا الطريق خطوة أخرى ، فعمدوا إلى التقرب بالمصاهرة أيضاً، ولكن على أن يتزوج السلطان طغرل بك السلجوقي ابنة الخليفة القائم بأمر الله فخطبها لنفسه ووسّط قاضي الريّ في ذلك

فانزعج الخليفة بهذا الطلب أيما انزعاج[58] ، إذ يكفي من الخليفة تنازلاً أن يتزوج من بنات الملوك لا أن يزوجهم بناته ، ولم ينل هذا الشرف أحد قبل طغرل بك[59] الذي توفي قبل أن يحقق من وراء ذلك الزواج شيئاً.

خاتمة : ظلت العلاقة بين الدولة العباسية والسلاجقة ملتبسة بل وغير مستقرة فهي بين مد وجزر وإن كان بعض الباحثين[60] يرون أن أوضاع الخلافة العباسية تحسنت كثيراً في أيام السلاجقة عما كانت عليه زمن آل بويه. ويعلل البعض ذلك بأن السلاجقة كانوا سنة يتفقون مع إمام السنة الأكبر وهو الخليفة في المذهب[61]، ومن هنا كان تصرفهم تجاه الخلفاء فكانوا يظهرون لهم الولاء ويدينون لهم بالطاعة والاحترام[62] وكانوا أشد دفاعاً عن الإسلام وأهل السنة[63]ممن عداهم من الأعاجم المسلمين. وعلى هذه الشاكلة كان الاحترام متبادلاً بين الخلفاء العباسيين وآل سلجوق لا يشوب صفوه كدر إلا حالات نادرة حيث كانت تصطدم الرغبة في السيادة والتوسع بالنفوذ العباسي ، إذ كان الخلاف بين الجانبين من هذه الناحية مستمراً منذ نشأت الدولة السلجوقية[64]. استمرت العلاقة بين دار الخلافة والسلاجقة هادئة رتيبة في عهد ألب ارسلان، فلم يتقدم بطلب إلى دار الخلافة حتى وجد صداه يتردد في جوانبه قبولاً وتلبية، ولم يرغب الخليفة في أمر إلا وكان موضع عناية السلطان ورعاية وزيره، حتى جاء عهد ملك شاه وبدأت بوادر طموحه في الملك تتزايد عاماً بعد عام ويظهر من تلقبه بـ قسيم أمير المؤمنين ما يشير إلى مكانته واختصاصاته السياسية، وأنه شريك للخليفة فيما ورثه من نفوذ وليس في المال أو الجاه أو الغنائم وإنما في السيطرة والحكم ، ولم يكن خافياً على الخليفة القائم مغزاه حينما منحه إياه، ولكنه لم يدر بخلده أنه سيشاركه في سلطانه أو يخطر على باله تنحيته لولي عهده المقتدي عن عرش الخلافة منصبه الشرعي[65]. فقد عزم السلطان على جعل الأمير جعفراً ولياً لعهد المقتدي بدلاً من المستظهر بالله الذي بايعه والده بولاية العهد من بعده ، وكان الأمير جعفر ابن الخليفة من بنت ملك شاه كما كان أصغر سناً من المستظهر بالله[66]. على أية حال فقد بعث هذا اللقب – قسيم أمير المؤمنين– في نفس السلطان شيئاً من الغرور السياسي وشجع فيه نزعة الطمع لبسط نفوذه على الرقعة الخاضعة للخلافة دون منازع له أو شريك، وأن يتدخل أحياناً في شؤون الخليفة وما يصدره من عزل أو تعيين وبالمقابل كان من الطبيعي أن يبطن الخليفة سوءاً لمن جرده من سلطته تلك أو انتزع منه جاهه ومركزه في نفوس الرعايا وأن يتآمر عليه في الخفاء ما وسعه إلى ذلك سبيلاً ويعمل من وراء الستار لإعادة نفوذه إليه ولولا خوفه من بطش السلطان وخشيته من غضب وزيره النظام لأعلن سخطه وعدائه[67] . ومثل هذا الموقف يؤكد الوضع المتردي الذي وصل إليه حال العباسيين والخليفة العباسي واستيلاء السلاجقة على السلطة واستبدادهم بها وبرغم اتفاقهم المذهبي مع الخلفاء العباسيين، فلم يبق للخلفاء سوى النفوذ الروحي على المناطق التابعة لهم اسمياً . وفي ظل هذا الاستئثار من قبل السلاجقة بالسلطة ، ظل الخلفاء العباسيون يتحصلون على الأموال لمعيشتهم من أقطاعات مقررة يديرها عمال على رأسهم الوزير وكاتب الإنشاء . كما كانت الحال أيام بني بويه ، ولم يكن لهؤلاء الخلفاء شيء سوى ذكر أسمائهم في الخطبة ونقشه على السكة كما كانوا يقضون أوقاتهم في بناء القصور وترميمها[68] .

مراجع

[1]– الغز : أطلق هذا اللفظ على القبيلة الكبيرة التي وحدت في القرن السادس الميلادي جميع القبائل في إمبراطورية امتدت من الصين إلى البحر الأسود ووردت الإشارة إليهم في نقوش ارخون في القرن الثامن باسم التغزغز أي القبائل العشرة، السيد الباز العريني ، المغول ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981 م، ص 30 .

[2]– السيد الباز العريني ، المرجع السابق ، ص 72 .

[3]– الترك: جيل من الناس كانوا قبائل بدوية يعيشون شمال نهر جيحون، وقد عرفوا في التاريخ من القرن الأول قبل الهجرة / السادس الميلادي وخلع الفرس على الأرض التي يسكنها هؤلاء اسم تركستان بلد الترك : أرض الترك : مسكن الترك، عمر فروخ ، معالم الأدب العربي في العصر الحديث، ج1، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1985م ، ص 31 .

[4]– ينظر: ابن الأثير علي بن أحمد بن أبي الكرم ، الكامل في التاريخ ، ج8 ، ط3 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1400 هـ / 1980 م ص 1 ، أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ج3 ، ط11 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص 429 .

[5]– عبد النعيم حسنين ، سلاجقة إيران والعراق ، ط2 ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1380 هـ / 1970 م ، ص 22 .

[6]- عصام عبد الرؤوف ، الدول المستقلة في الشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1999 م، ص139.

[7]- ينظر : محمد بن علي سليمان الراوندي ، راحة الصدور وآية السرور، تر : إبراهيم الشواري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م ، ص 150,149,148 .

[8]- ينظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج8 ، ص 22 ، حسن أحمد محمود ، وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي ، د.ط ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م ص139 ، عصام شبارو، السلاطين في المشرق العربي، دار النهضة العربية ، بيروت 1994 م ، ص 19.

[9]- عماد الدين الأصفهاني ، تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الفتح بين علي البنداري، ط2 دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1978 ، ص7 .

[10]- عبد النعيم حسنين، سلاجقة إيران والعراق ، ص25 .

[11]- حسن محمود وأحمد الشريف ، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص 427.

[12]- ابن العبري، مختصر تاريخ الدول ، ط9 ، المطبعة الكاثوليكية ، ص 180 .

[13]- حسن محمود وأحمد الشريف ، مرجع سابق، ص 427 .

[14]- ابن العبري، مصدر سابق ، ص 180.

[15]- عصام عبد الرؤوف، الدولة المستقلة ، ص 141 .

[16]- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج8، ص 25 .

[17]- أبو الفضل محمد حسين البيقهي، تاريخ البيقهقي، تر: يحيى الخشاب وصادق نشأت، دار النهضة العربية، 1988م ، ص 695 .

[18]- أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج3، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ص 54 .

[19]- عصام عبد الرؤوف الفقي، بلاد الهند في العصر الإسلامي منذ فجر الإسلام حتى عصر التقسيم، 92-366 هـ/711-1947 م، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005م، ص30.

[20]- محمد عبد العظيم أبو النصر، السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2003 م ، ص 52.

[21]- محمد بن علي سليمان الراوندي ، مصدر سابق ، ص165.

[22]- حسن محمود وأحمد الشريف ، مرجع سابق، ص 430.

[23]- سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية ، بيروت، 1991 ، ص 36 .

[24]- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج3 ، ص 421.

[25]- سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص 36 .

[26]- محمد سهيل طقوش ، تاريخ الفاطميين في شمالي أفريقية ومصر وبلاد الشام ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 422 هـ / 2001م ، ص 348-349 .

[27]- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج4، مكتبة النهضة المصرية، 1973م، ص 18.

[28]- ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص 77.

[29]- ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي ، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحق: مصطفى جواد ، ط1، دار اقرأ ، 1991م ص 205 .

[30]- محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 70.

[31]- أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت ص 182.

[32]- أبو المحاسن ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة، ج5 تحق : إبراهيم علي طوقان ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، د.ت ، ص 112.

[33]- محمد جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين الخارجية، دار الفكر العربي، ص191.

[34]- صدر الدين علي بن ناصر الحسيني ، زبدة التواريخ أو أخبار الأمراء والملوك السلجوقية تحق : محمد نور الدين ، الكويت ، 1985 م ، ص 61.

[35]- محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 72.

[36]- أحمد مختار العبادي ، مرجع سابق ، ص 182.

[37]- محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 182.

[38]- بلدة بين هيت والرقة يطوف بها خليج من الفرات ، زكريا بن محمد بن محمود القزويني آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص 418 .

[39]- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج8 ، ص 84.

[40]- ابن الأثير ، المصدر نفسه ، ص 85.

[41]- ابن الكازروني، مصدر سابق، ص 207 .

[42]- ينظر : شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، دول الإسلام، ج1 تحقق : حسن مروة ، دار صادر، بيروت ، ص 388 ، محمد سهيل طقوش، مرجع سابق ص 355 .

[43]- إبراهيم رزق الله أيوب ، التاريخ السياسي الفاطمي ، منشورات جامعة سبها، ط1، 1996م ص 40.

[44]- أحمد مختار العبادي ، مرجع سابق ، ص 183.

[45]- ابن العبري، مصدر سابق ، ص 184 .

[46]- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، ج9 ، تحقق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417 هـ / 1997 م ، ص 410.

[47]- سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق ، ص 37.

[48]- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج6، دار الجيل بيروت، بغداد، 1984م ص33.

[49]- أحمد بن علي بن عبد الله القلقشندي ، مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، عالم الكتب، بيروت د.ت ، ص 256 ، محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص123.

[50]- القلقشندي، المصدر نفسه، ص257 .

[51]- نخبة من الباحثين العراقيين، مرجع سابق، ص33.

[52]- محمد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص127.

[53]- نخبة من الباحثين العراقيين، مرجع سابق، ص 33.

[54]- عصام عبد الرؤوف ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، دار الفكر العربي، القاهرة ، د.ت ص 79.

[55]- عصام عبد الرؤوف ، مرجع سابق، ص 78.

[56]- عصام عبد الرؤوف الفقي، بلاد الهند في العصر الإسلامي منذ فجر الإسلام حتى عصر التقسيم، 92-366 هـ/711-1947 م، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005م، ص 30.

[57]- محمد جلال أبو الفتوح ، وعلي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي في الإسلام شخصيات ومذاهب، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1987 ، ص 288.

[58]- جرجي زيدان ، تاريخ التمدد الإسلامي ، ج 2 ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د . ت ص 284.

[59]- جرجي زيدان ، المرجع نفسه ، ص 285.

[60]- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج2 ، ص 423 ، عصام عبد الرؤوف تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص 80 .

[61]- عصام عبد الرؤوف ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص 80.

[62]- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج2 ، ص 423.

[63]- السيد الباز العريني، المغول ، ص 73 .

[64]- عبد الهادي محمد رضا محبوبة، نظام الملك، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1419هـ/1999م، ص 289.

[65]- عبد الهادي محمد رضا محبوبة ، مرجع سابق ، ص 289.

[66]- محمد محمود إدريس ، تاريخ العراق والمشرق من خلال العصر السلجوقي الأول، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 2005 م ، ص 126.

[67]- عبد الهادي محمد رضا ، نظام الملك ، ص 289 - 290.

[68]- حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام ، ج4 ، ص23 .